دراسة تحليلية موجزة عن العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة وايطاليا

إعداد : مركز البحوث والمعلومات

اكتوبر 2025

جدول المحتويات

تقديم: ٢

أولا: معلومات ومؤشرات عامة عن الاقتصاد الإيطالي ٣

ثانياً: التبادل التجاري بين جمهورية ايطاليا والعالم الخارجي: ٥

ثالثاً حجم التبادل التجاري بين المملكة وجمهورية ايطاليا ٩

رابعاً: اهم الصادرات والواردات السلعية بين المملكة وجمهورية ايطاليا خلال العام 2024 ..... ١٢

خامساً: أبرز المنتجات السعودية ذات الإمكانات التصديرية إلى ايطاليا ١٤

سادساً: حجم الاستثمارات المباشرة لجمهورية ايطاليا بالمملكة ١٦

الخاتمة والتوصيات ١٧

المصادر ٢٠

تقديم:

تولي غرفة أبها اهتماما كبيرا برصد واقع العلاقات التجارية والاستثمارية للمملكة مع مختلف دول العالم، بوصفها أحد الروافد الرئيسة لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة المملكة في التجارة الدولية. وانطلاقا من دورها في تمكين قطاع الأعمال وتوفير بيئة استثمارية جاذبة تتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، حرصت الغرفة – ممثلة في إدارة الدراسات والاستشارات الاقتصادية – على إعداد هذا التقرير لاستعراض أبرز مؤشرات التبادل التجاري والاستثماري المتبادلة بين المملكة وجمهورية إيطاليا.

ويهدف التقرير إلى تسليط الضوء على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال الفترة (2020–2024)، من خلال تحليل اتجاهات الصادرات والواردات، واستعراض أهم السلع المتبادلة وتوزيع الشركاء التجاريين، إلى جانب رصد تطور الاستثمارات الإيطالية في المملكة. كما يتناول التقرير الفرص التصديرية غير المستغلة التي كشف عنها مركز التجارة الدولية(ITC) ، والتي تبرز إمكانات كبيرة أمام الصادرات السعودية في السوق الإيطالية، خاصة في قطاعات البتروكيماويات والبوليمرات والمعادن.

وإذ تقدم الغرفة هذا التقرير، فإنها تأمل أن يشكّل مرجعا معرفيا داعما لصنّاع القرار والجهات الحكومية والمستثمرين ورواد الأعمال، يسهم في استكشاف فرص نوعية واعدة، ويعزز من الشراكة الاقتصادية بين المملكة وإيطاليا، بما يسهم في تحقيق التوازن التجاري وتوسيع قاعدة الصادرات السعودية، وترسيخ مكانة المملكة كوجهة استثمارية وتصديرية رائدة في الأسواق الأوروبية.

رئيس اتحاد الغرف السعودية
رئيس مجلس إدارة غرفة أبها
أ.حسن بن معجب الحويزي

أولا: معلومات ومؤشرات عامة عن الاقتصاد الإيطالي

تعد إيطاليا واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم وخامس أكبر دولة مصدّرة للسلع، إذ يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 2.42تريليون دولار لعام 2025، ويصل عدد سكانها إلى حوالي 59مليون نسمة ويتميز الاقتصاد الإيطالي بتنوع قاعدته الصناعية والتجارية، حيث تمتلك البلاد قطاعاً صناعياً متقدماً يتركز في مجالات السيارات، والآلات، والمنتجات الكيماوية، والأزياء، والسلع الفاخرة. ورغم تباطؤ معدل النمو الاقتصادي عند حدود 0.4%، إلا أن إيطاليا تظل من الاقتصادات الكبرى ذات التأثير في التجارة العالمية، وتعد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من بين الأعلى في أوروبا عند نحو 137.3%، إلا أن الاقتصاد الإيطالي يتمتع بقدرة عالية على الاستقرار المالي، مدعوماً بانضباط السياسة النقدية واستمرار الثقة في الأسواق الدولية. كما يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي 41,090دولاراً، فيما استقرت معدلات التضخم عند 2.8%، ومعدل البطالة عند 6.7%، وهو ما يعكس أداءً اقتصادياً متوازناً رغم التحديات العالمية، وتبرز إيطاليا أيضاً كقوة تجارية رائدة؛ إذ بلغت صادراتها السلعية نحو 651مليار دولار في عام 2023 لتحتل المرتبة الخامسة عالمياً، بينما بلغت وارداتها 636مليار دولار محتلة المرتبة التاسعة .وتعتمد علاقاتها التجارية بشكل أساسي على شركاء أوروبيين رئيسيين مثل ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وسويسرا، إضافة إلى الولايات المتحدة والصين .ويؤكد تصنيفها الائتماني الصادر عن وكالة موديز (Baa3) مع نظرة إيجابية على قوة مركزها المالي واستقرار بيئتها الاقتصادية، وبذلك، يتضح أن الاقتصاد الإيطالي يتمتع بمزيج من القوة الصناعية، والتكامل التجاري الإقليمي والعالمي، والاستقرار المالي، مما يجعله أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الأوروبي وشريكاً استراتيجياً مهماً للمملكة العربية السعودية في مجالات التجارة والاستثمار

المؤشر	القيمة
عدد السكان(2025)	59 مليون نسمة
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(2025)	2,42 تريليون دولار
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2025)	%0,4
نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي(2025)	%137,3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (2025)	41,090دولار
نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي(2024)	%0.9
نسبة البطالة (2025)	%6,7
معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك)(2025)	%2,8
الصادرات السلعية (2023)	651 مليار دولار، الترتيب 5على مستوى العالم
الواردات السلعية(2023)	636 مليار دولار، الترتيب 9 على مستوى العالم
أبرز الشركاء التجاريين – التصدير	ألمانيا، الولايات المتحدة، رنسا،إسبانيا، سويسرا
أبرز الشركاء التجاريين – الاستيراد	ألمانيا فرنسا الصين الولايات المتحدة إسبانيا
التصنيف الائتماني (Moody's) مايو 2025	Baa3 ايجابية

المصدر:

1. https://www.imf.org/external/datamapper/profile/Ita
2. https://oec.world/en/profile/country/ita
3. https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=IT

ثانياً: التبادل التجاري بين جمهورية ايطاليا والعالم الخارجي :

1. الصادرات

اهم السلع المصدرة والدول المستقبلة للصادرات الإيطالية خلال العام 2023

السلع المصدّرة	القيمة (مليار دولار)	النسبة %	الدول المستقبلة	القيمة (مليار دولار)	النسبة %
الأدوية المعبّأة	37.6	5.8%	ألمانيا	77.6	11.9%
السيارات	21.2	3.3%	الولايات المتحدة	69.3	10.6%
المنتجات النفطية المكررة	21.1	3.2%	فرنسا	64.2	9.9%
السيارات واجزائها	16.3	2.5%	إسبانيا	33.6	5.1%
المجوهرات	11.4	1.7%	سويسرا	30.6	4.7%
المصدر: OEC					

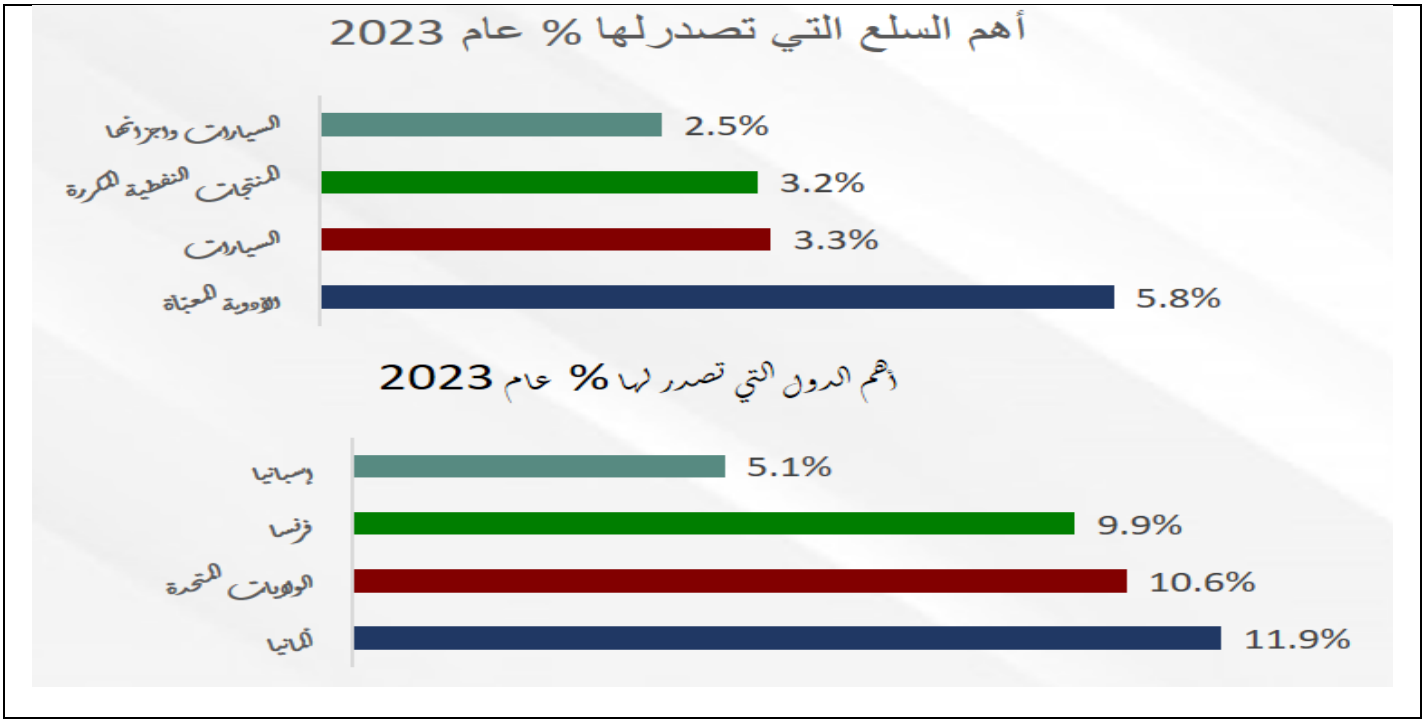

[1] https://oec.world/en/profile/country/idn?selector358id=tradeValue&selector343id=Import&selector1879id=percentage

تشير بيانات مرصد (OEC) لعام 2023 إلى أن الصادرات الإيطالية بلغت نحو 651 مليار دولار، وتوزعت بين عدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين، حيث جاءت ألمانيا في المرتبة الأولى كأكبر مستورد للصادرات الإيطالية بقيمة 77,6 مليار دولار تمثل نحو 11,9% من الإجمالي، تلتها الولايات المتحدة بقيمة 69,3 مليار دولار بنسبة 10,6%، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة بقيمة 64,2 مليار دولار بنسبة 9,9%، وجاءت إسبانيا في المركز الرابع بقيمة 33,6 مليار دولار بنسبة 5,1%، في حين احتلت سويسرا المرتبة الخامسة بقيمة 30,6 مليار دولار بنسبة 4,7%. ويعكس هذا التوزيع قوة العلاقات التجارية لإيطاليا داخل القارة الأوروبية إلى جانب الشراكة الوثيقة مع السوق الأمريكي.

أما على مستوى السلع المصدّرة، فقد تصدّرت الأدوية المعبّأة قائمة الصادرات بقيمة 37,6 مليار دولار تمثل نحو 5,8% من الإجمالي، تلتها السيارات بقيمة 21,2 مليار دولار بنسبة 3,3%، ثم المنتجات النفطية المكررة بقيمة 21,1 مليار دولار بنسبة 3,2%، تليها السيارات وأجزاؤها بقيمة 16,3 مليار دولار بنسبة 2,5%، بينما جاءت المجوهرات في المرتبة الخامسة بقيمة 11,4 مليار دولار بنسبة 1,7%.

ويُظهر هذا التركيب تنوع القاعدة التصديرية الإيطالية بين الصناعات الدوائية والسيارات والطاقة والمنتجات الفاخرة، ما يعكس القوة الصناعية والتقنية التي تميز الاقتصاد الإيطالي، إلى جانب اعتماده الكبير على الطلب الأوروبي والأمريكي كمحرك رئيسي لنمو صادراته.

2. الواردات

اهم السلع المستوردة والدول المصدرة للواردات الإيطالية خلال العام 2023

السلع المستوردة	القيمة (مليار دولار)	النسبة%	الدول المصدّرة	القيمة (مليار دولار)	النسبة%
الغاز البترولي	46.4	7.3%	ألمانيا	92.3	14.5%
النفط الخام	37.3	5.9%	فرنسا	56.5	8.9%
السيارات	35.4	5.6%	الصين	47.2	7.4%
الأدوية المعبّأة	19.8	3.1%	الولايات المتحدة	26.5	4.2%
الذهب	6.5	1.0%	إسبانيا	34.7	5.5%
المصدر: OEC					

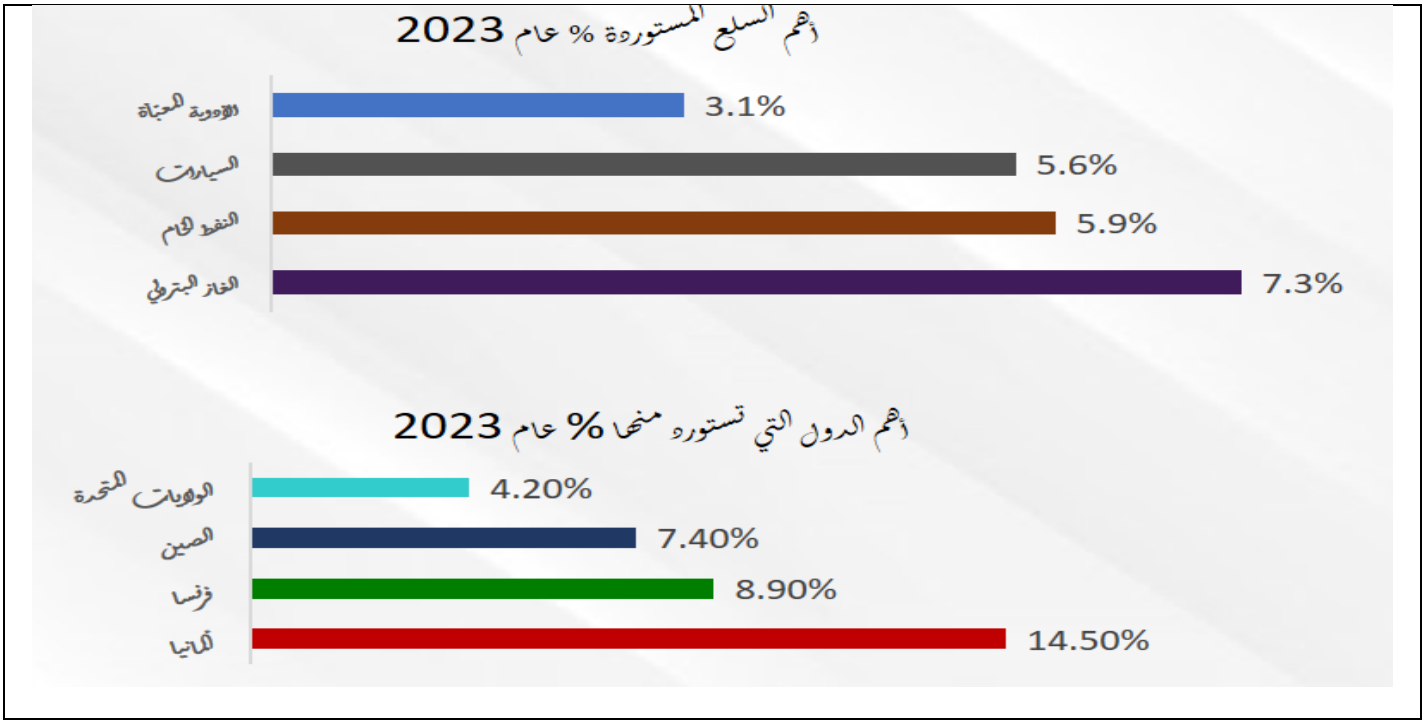

تشير بيانات مرصد (OEC) لعام 2023 إلى أن إجمالي الواردات الإيطالية قد بلغ نحو 635 مليار دولار، توزعت بشكل رئيسي بين عدد من الشركاء التجاريين الكبار، حيث تصدرت ألمانيا قائمة الدول المصدّرة إلى إيطاليا بقيمة 92,3 مليار دولار تمثل حوالي 14,5% من الإجمالي، تلتها فرنسا بقيمة 56,5 مليار دولار بنسبة 8,9%، ثم الصين في المرتبة

الثالثة بقيمة 47,2 مليار دولار بنسبة 7,4%، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة بقيمة 26,5 مليار دولار بنسبة 4,2%، بينما حلّت إسبانيا في المركز الخامس بقيمة 34,7 مليار دولار بما يعادل 5,5% من إجمالي الواردات. ويؤكد هذا التوزيع أن الاقتصاد الإيطالي يعتمد بدرجة كبيرة على شركائه الأوروبيين إلى جانب الصين والولايات المتحدة، مما يعكس الترابط التجاري العميق بين إيطاليا وهذه الأسواق الكبرى.

أما على مستوى السلع المستوردة، فقد جاء الغاز البترولي في الصدارة بقيمة 46,4 مليار دولار تمثل نحو 7,3% من الإجمالي، تلاه النفط الخام بقيمة 37,3 مليار دولار بنسبة 5,9%، ثم السيارات بقيمة 35,4 مليار دولار بنسبة 5,6%، كما جاءت الأدوية المعبّأة في المرتبة الرابعة بقيمة 19,8 مليار دولار بنسبة 3,1%، بينما احتل الذهب المرتبة الخامسة بقيمة 6,5 مليار دولار بنسبة 1% ويُظهر هذا التركيب أن الواردات الإيطالية تتركز بدرجة كبيرة على السلع الطاقوية مثل الغاز والنفط، إلى جانب السلع الصناعية والتكنولوجية كالسيارات والأدوية، بالإضافة إلى المعادن الثمينة، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الإيطالي كأحد أكبر الاقتصادات الصناعية في أوروبا المعتمد على استيراد الطاقة والمواد الأولية لتغذية قطاعه الصناعي الضخم.

3. الميزان التجاري

وبالنظر إلى الميزان التجاري، يتضح أن إيطاليا سجلت في عام 2023 عجزاً تجارياً قدره نحو 16مليار دولار حيث 651 مليار دولار صادرات مقابل 667 مليار دولار واردات تقريباً. ويعكس هذا العجز الطفيف طبيعة الاقتصاد الإيطالي القائم على قاعدة صناعية متقدمة تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة والمواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي، في مقابل تصدير منتجات صناعية ذات قيمة مضافة عالية مثل الأدوية والسيارات

والمنتجات الميكانيكية والسلع الفاخرة. كما يبرز هذا الوضع التوازن النسبي بين قوة الصادرات الصناعية الإيطالية من جهة، واعتمادها المستمر على واردات الطاقة والمواد الأولية من جهة أخرى، وهو ما يعكس هيكل الاقتصاد الإيطالي بوصفه من الاقتصادات المتقدمة المنتجة والمستهلكة في آن واحد.

ثالثاً حجم التبادل التجاري بين المملكة وجمهورية ايطاليا

طبقا لاحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء تحتل إيطاليا المرتبة العاشرة في ترتيب الشركاء التجاريين للمملكة خلال العام 2024م ، والجدول التالي يوضح تطور التبادل التجاري بين المملكة وإيطاليا خلال الفترة 2020-2024

تطور حجم التبادل التجاري بين المملكة وإيطاليا خلال 2020 – 2024 م (القيم بالمليون دولار)

العام	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	اجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري
2020	2,795	4,247	7,041	-1,452
2021	5,146	4,598	9,745	548
2022	6,476	5,182	11,657	1,294
2023	4,921	5,875	10,796	-953
2024	4,044	8,061	12,106	-4,017

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

1. الصادرات السلعية

بلغت الصادرات السعودية إلى إيطاليا نحو 2,8 مليار دولار في عام 2020، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 5,1 مليارات دولار في عام 2021 بمعدل نمو سنوي قدره 84% وفي

عام 2022 واصلت الارتفاع لتسجل 6,5 مليارات دولار محققة معدل نمو 26%. إلا أنها تراجعت في عام 2023 إلى 4,9 مليارات دولار بانخفاض نسبته 24%، واستمر الانخفاض في عام 2024 لتبلغ 4,0 مليارات دولار بتراجع إضافي قدره 18%. ورغم هذا التذبذب، فإن معدل النمو المركب للصادرات خلال الفترة 2020–2024 بلغ نحو 10% سنوياً، مما يعكس أداءً إيجابياً متوسط المدى مع بقاء المنتجات النفطية والبتروكيماوية في مقدمة الصادرات.

2. الواردات السلعية

سجلت الواردات السعودية من إيطاليا نحو 4,2 مليارات دولار في عام 2020، وارتفعت إلى 4,6 مليارات دولار في عام 2021 بمعدل نمو 8%. وفي عام 2022 واصلت الزيادة لتصل إلى 5,2 مليارات دولار بمعدل نمو 13%. ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2023 لتبلغ 5,9 مليارات دولار بمعدل 13%، وحققت قفزة كبيرة في عام 2024 لتصل إلى 8,1 مليارات دولار بمعدل نمو مرتفع بلغ 37%. ويُظهر ذلك أن معدل النمو المركب للواردات خلال الفترة بلغ نحو 17% سنوياً، وهو ما يعكس زيادة تدريجية في اعتماد المملكة على السلع الإيطالية، خصوصاً في مجالات المعدات الصناعية والتقنية والمنتجات الدوائية.

3. إجمالي التبادل التجاري والميزان التجاري

ارتفع إجمالي التبادل التجاري بين البلدين من 7,0 مليارات دولار في عام 2020 إلى 9,7 مليارات دولار في عام 2021 بمعدل نمو 38%، ثم إلى 11,7 مليار دولار في عام 2022 بزيادة 20%. وفي عام 2023 شهد الإجمالي تراجعاً طفيفاً إلى 10,8 مليارات دولار بانخفاض نسبته 7%، قبل أن يعاود الارتفاع في عام 2024 ليصل إلى 12,1 مليار دولار بمعدل نمو 12%. وعلى مدار الفترة 2020–2024 بلغ معدل النمو المركب لإجمالي التبادل التجاري نحو 14% سنوياً، مما يشير إلى نمو متوازن رغم التغيرات في أسعار الطاقة والظروف

التجارية العالمية. أما الميزان التجاري فقد شهد تحولاً ملحوظاً خلال الفترة، إذ كان يميل لصالح إيطاليا في عام 2020 بعجز بلغ 1,45 مليار دولار، ثم تحوّل لصالح المملكة في عامي 2021 و2022 بفائض بلغ 548 مليون دولار و1,3 مليار دولار على التوالي. غير أن الميزان عاد ليسجل عجزاً في عام 2023 بقيمة 953 مليون دولار، وتفاقم العجز في عام 2024 ليبلغ 4,0 مليارات دولار، متأثراً بارتفاع الواردات مقابل تراجع الصادرات. ويعكس هذا التطور تزايد ارتباط التجارة بين البلدين بالعوامل النفطية والطاقوية، إلى جانب نمو الواردات السعودية من السلع الصناعية والتكنولوجية الإيطالية ذات القيمة المضافة العالية.

تطور حجم التبادل التجاري بين المملكة وايطاليا ٢٠٢٠-٢٠٢٤م
(مليون دولار امريكي)

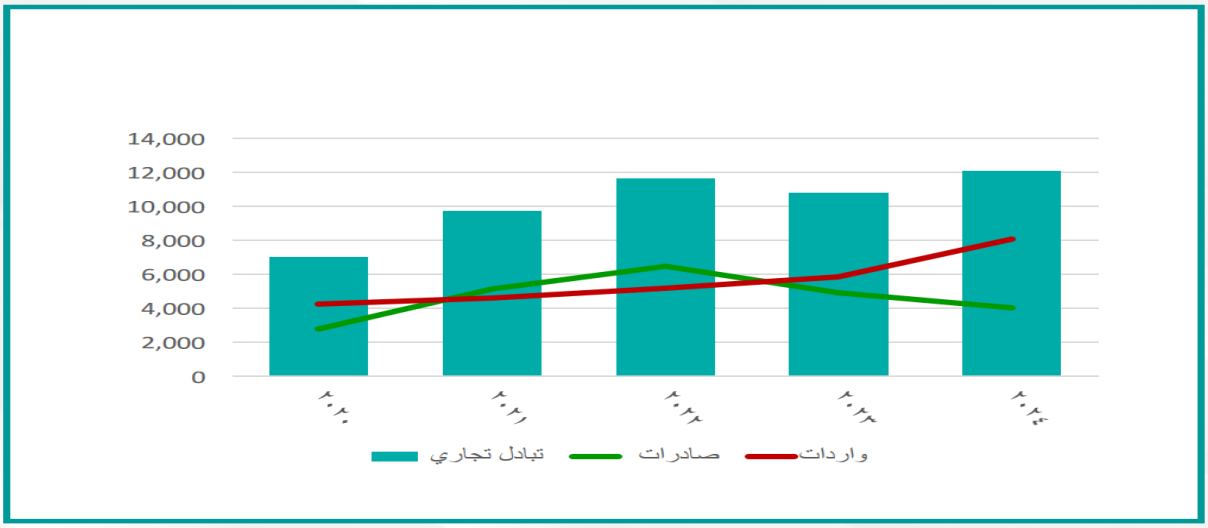

المصدر:
- وحصاءات التبادل التجاري - الهيئة العامة للإحصاء.

رابعاً: اهم الصادرات والواردات السلعية بين المملكة وجمهورية ايطاليا خلال العام 2024

اهم الصادرات والواردات السلعية بين المملكة وايطاليا خلال العام 2024 (القيم بالمليون دولار)

أهم السلع المصدرة 2024	القيمة Value	%	أهم السلع المستوردة 2024	القيمة Value	%
منتجات معدنية	3،068	%75,9	آلات وأدوات آلية وأجزاؤها	2،479	%30,7
لدائن ومصنوعاتها	285	%7,0	منتجات الصيدلة	862	%10,7
منتجات كيماوية عضوية	157	%3,9	أجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	658	%8,2
ألومنيوم ومصنوعاته	108	%2,7	مصنوعات من حديد أو صب (فولاذ)	433	%5,4
الحديد والصلب (فولاذ)	62	%1,5	سيارات وأجزاؤها	288	%3,6
سلع أخرى	364	%9,0	سلع أخرى	3،341	%41,5

1. السلع المصدرة الى ايطاليا

تصدّرت المنتجات المعدنية قائمة الصادرات السعودية إلى إيطاليا بقيمة بلغت 3.07 مليارات دولار أي ما يمثل نحو 75.9%من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس الاعتماد الكبير على المواد الخام وفي مقدمتها النفط ومشتقاته. وجاءت اللدائن ومصنوعاتها في المرتبة الثانية بقيمة 285مليون دولار بنسبة 7%، تلتها المنتجات الكيماوية العضوية بقيمة 157مليون دولار بنسبة 3.9%. كما شملت الصادرات الألومنيوم ومصنوعاته بقيمة 108ملايين دولار بنسبة 2.7%، والحديد والصلب بقيمة 62مليون دولار بنسبة 1.5%، في حين بلغت قيمة السلع الأخرى نحو 364مليون دولار بنسبة 9%من الإجمالي. ويُظهر هذا التركيب هيمنة سلعة رئيسية واحدة على

الصادرات تتمثل في المنتجات المعدنية، مع مساهمات محدودة من السلع الكيماوية واللدائن، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تنويع القاعدة التصديرية السعودية نحو مزيد من المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة.

2. السلع المستوردة من ايطاليا

على الجانب الآخر، جاءت الآلات والأدوات الآلية وأجزاؤها في مقدمة الواردات السعودية من إيطاليا بقيمة 2.48مليار دولار أي ما يمثل نحو 30.7%من إجمالي الواردات، وهو ما يعكس اعتماد المملكة على التكنولوجيا والمعدات الصناعية الإيطالية. تلتها منتجات الصيدلة بقيمة 862مليون دولار بنسبة 10.7%، ثم الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها بقيمة 658مليون دولار بنسبة 8.2%، كما شملت الواردات مصنوعات من حديد أو صب (فولاذ) بقيمة 433مليون دولار بنسبة 5.4%، والسيارات وأجزاؤها بقيمة 288مليون دولار بنسبة .3.6%في حين بلغت قيمة السلع الأخرى نحو 3.34مليارات دولار بنسبة 41.5%من الإجمالي. ويعكس هذا التنوع في الواردات تعدد مصادر الطلب السعودي على السلع الصناعية والطبية والتقنية الإيطالية، ويؤكد عمق العلاقات التجارية القائمة على التكامل بين الموارد السعودية والقدرات الصناعية الإيطالية.

أهم السلع المصدرة الى ايطاليا خلال 2024

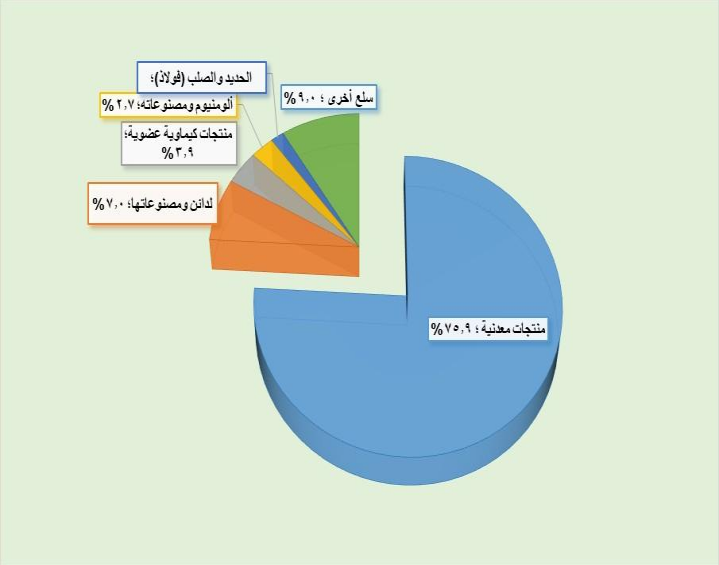

أهم السلع المستورة من ايطاليا خلال 2024

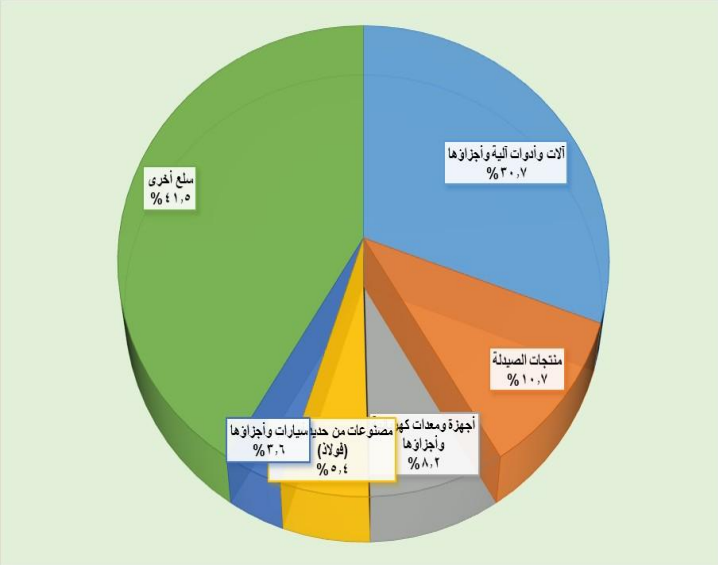

خامساً: أبرز المنتجات السعودية ذات الإمكانات التصديرية إلى ايطاليا

أبرز المنتجات السعودية ذات الإمكانات التصديرية إلى ايطاليا (مليون دولار).

المنتج	الإمكانات التصديرية	الصادرات الفعلية	فجوة التصدير (فرص غير مستغلة)
بولى بروبيلين بأشكاله الأولية	178	150	28
بولي إيثيلين بكثافة نوعية أكبر أو تساوى 0,94 بأشكاله الأولية	111	24	87
بولى إيثيلين بكثافة نوعية أقل من 0,94 بأشكاله الأولية	118	52	67
إيثيلين جلايكول	38	37	1,3
بوليمرات الإيثيلين بأشكاله الأولية الأخرى	35	28	6,9
ميثانول	30	24	5,3

المصدر: مركز التجارة الدولية (ITC)

تشير بيانات مركز التجارة الدولية (ITC) إلى أن المملكة العربية السعودية تمتلك فرصا كبيرة لتعزيز صادراتها إلى السوق الإيطالية في عدد من السلع الصناعية والكيماوية،

حيث تظهر فجوات واضحة بين الإمكانات التصديرية المقدرة والصادرات الفعلية. ففي مقدمة هذه السلع يأتي البولي بروبيلين بأشكاله الأولية بإمكانات تصديرية تبلغ نحو 178مليون دولار، في حين بلغت الصادرات الفعلية 150مليون دولار، ما يشير إلى فجوة تصديرية غير مستغلة تقدر بنحو 28مليون دولار .كما يبرز البولي إيثيلين عالي الكثافة بإمكانات تصديرية تصل إلى 111مليون دولار مقابل صادرات فعلية بلغت 24مليون دولار، أي بفجوة تبلغ 87مليون دولار.

وفي السياق ذاته، يظهر البولي إيثيلين منخفض الكثافة كأحد المنتجات الواعدة بإمكانات تصديرية تقارب 118مليون دولار مقارنة بصادرات فعلية قيمتها 52مليون دولار، بفجوة قدرها 67مليون دولار .كما يبرز الإيثيلين جلايكول بإمكانات تصديرية تبلغ 38مليون دولار مقابل صادرات فعلية بلغت 37مليون دولار، بفجوة محدودة لا تتجاوز 1.3مليون دولار، وهو ما يعكس قرب استغلال كامل الإمكانات في هذا المنتج.

أما بوليمرات الإيثيلين بأشكالها الأولية الأخرى فتظهر بإمكانات تصديرية تبلغ 35مليون دولار مقابل صادرات فعلية بقيمة 28مليون دولار، بفجوة قدرها 6.9ملايين دولار، في حين يسجل الميثانول إمكانات تصديرية تقدر بـ 30مليون دولار وصادرات فعلية بنحو 24 مليون دولار بفجوة قدرها 5.3ملايين دولار.

وتؤكد هذه البيانات أن السوق الإيطالية تمثل مجالا واعدا للمنتجات السعودية، خصوصا في قطاعات البتروكيماويات والبوليمرات والكيماويات الأساسية، وهو ما ينسجم مع مستهدفات المملكة في تنويع القاعدة التصديرية وزيادة حصتها من الأسواق الأوروبية ذات الطلب الصناعي المرتفع.

سادساً: حجم الاستثمارات المباشرة لجمهورية ايطاليا بالمملكة [2]

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية نمواً كبيراً خلال العقد الأخير، حيث ارتفع إجمالي رصيدها من نحو 108,9 مليارات دولار في عام 2015 إلى ما يقارب 260,6 مليار دولار في عام 2024، محققاً نمواً كلياً بلغ أكثر من 139% خلال الفترة، وبمعدل نمو مركب يقدر بنحو 10% سنوياً. ويعكس هذا النمو التصاعدي نجاح المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية بفضل بيئتها التشريعية والتنظيمية المحفزة، وتبنيها إصلاحات اقتصادية شاملة ضمن إطار رؤية المملكة 2030 التي هدفت إلى تعزيز التنافسية وتحسين مناخ الأعمال.

وفي هذا الإطار، شهدت الاستثمارات الإيطالية المباشرة في المملكة مساراً تصاعدياً تدريجياً، إذ ارتفعت قيمتها من نحو 656 مليون دولار في عام 2015 إلى 1,672 مليار دولار في عام 2024، مسجلة نمواً كلياً قدره 155% خلال الفترة، وبمعدل نمو مركب يقدر بنحو 10,5% سنوياً. ورغم أن حصة إيطاليا من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتجاوز 0,6% في عام 2024، فإنها تواصل احتلال موقع متقدم ضمن قائمة أكبر ثلاثين دولة مستثمرة في المملكة.

وتشير هذه البيانات إلى أن المرحلة بين عامي 2015 و2020 اتسمت بنمو محدود نسبياً في الاستثمارات الإيطالية، ثم شهدت الفترة اللاحقة من عام 2021 فصاعداً نشاطاً أكبر مع ارتفاع قيمة الاستثمارات وتنوع مجالاتها، خاصة في القطاعات الصناعية والخدمية والطاقة. ويؤكد هذا التطور استمرار اهتمام الشركات الإيطالية بالفرص التي توفرها

[2] https://www.stats.gov.sa/statistics-tabs?tab=436312&category=123583

المملكة في ظل التحول الاقتصادي الكبير الذي تشهده، بما يعزز من آفاق الشراكة الاستثمارية بين البلدين خلال المرحلة القادمة.

الخاتمة والتوصيات

يتضح من مجمل البيانات أن العلاقات التجارية بين المملكة وجمهورية إيطاليا شهدت خلال الأعوام الأخيرة تطورا ملحوظا، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري من نحو 7 مليارات دولار في عام 2020 ليبلغ 12,1 مليار دولار في عام 2024 بمعدل نمو مركب يقدر بنحو 14%، رغم ما شاب هذا المسار من تذبذبات تأثرت بتغيرات أسعار الطاقة وتوجهات الأسواق العالمية. كما تبين أن الميزان التجاري بين البلدين يميل في أغلب السنوات لصالح المملكة بفضل صادراتها من المنتجات المعدنية ومشتقات النفط، بينما تتركز الواردات السعودية من إيطاليا في الآلات والمعدات والسيارات والمنتجات الدوائية،

وهو ما يعكس طبيعة التبادل التجاري القائمة على التكامل بين الموارد السعودية والقدرات الصناعية الإيطالية.

أما على صعيد الإمكانات التصديرية غير المستغلة، فتظهر بيانات مركز التجارة الدولية (ITC)فرصا كبيرة للمملكة لتعزيز صادراتها إلى السوق الإيطالية في منتجات البتروكيماويات والبوليمرات مثل البولي بروبيلين والبولي إيثيلين والميثانول، إضافة إلى قطاعات المعادن والأسمدة والمنتجات الكيماوية الأساسية. وتؤكد هذه البيانات وجود فجوة تصديرية يمكن استغلالها بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتنويع القاعدة التصديرية وتعزيز النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.

كما تشير البيانات إلى أن الاستثمارات الإيطالية في المملكة شهدت نموا تدريجيا خلال الفترة الماضية، إذ ارتفعت قيمتها إلى نحو 1,67 مليار دولار في عام 2024، وهو ما يمثل 0,6% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يعكس اهتماما متزايدا من الشركات الإيطالية بالاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الصناعية والخدمية والطاقة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن للمملكة وإيطاليا تعزيز شراكتهما الاقتصادية لتصبح أكثر تنوعا وتوازنا من خلال مجموعة من الإجراءات المقترحة:

1. تنويع الصادرات السعودية إلى إيطاليا بما يتجاوز المنتجات النفطية، مع التركيز على البتروكيماويات والأسمدة والمعادن.
2. تعزيز التعاون الصناعي والتقني من خلال تبادل الخبرات مع الشركات الإيطالية المتقدمة في مجالات التصنيع والآلات والمعدات.
3. تفعيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية بتنظيم بعثات تجارية وملتقيات أعمال لتعميق التواصل بين مجتمع الأعمال في البلدين.

4. استقطاب الاستثمارات الإيطالية في قطاعات الطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية بالمملكة بما يدعم التكامل الاقتصادي.
5. تطوير آلية متابعة مشتركة لقياس مؤشرات التجارة والاستثمار بشكل دوري ورصد الفجوات بما يسهم في تسريع معالجة التحديات وتحقيق نمو مستدام في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.
6. تعزيز التعاون بين منطقة عسير والجانب الإيطالي في مجالات السياحة والزراعة والحرف التقليدية، من خلال برامج تبادل الخبرات والمشروعات المشتركة في تطوير القرى السياحية الجبلية، والبنية التحتية للضيافة، والمطاعم والمقاهي ذات الطابع الريفي، إلى جانب التعاون في الزراعة العضوية وإنتاج البن والفواكه الجبلية.
7. تشجيع الاستثمار الإيطالي في المشاريع السياحية والتراثية في منطقة عسير، مستفيدين من التجربة الإيطالية في إدارة الوجهات الجبلية والريفية (مثل توسكانا والألب الإيطالية)، بما يسهم في نقل الخبرات التقنية والفنية، ويعزز من استدامة التنمية المحلية.

المصادر

1. https://www.stats.gov.sa/
2. https://www.imf.org
3. https://www.worldbank.org
4. https://www.mea.gov.in
5. https://www.unido.org
6. https://www.moodys.com
7. https://www.trademap.org
8. https://datasaudi.mep.gov.sa
9. https://www.statista.com
10. https://exportpotential.intracen.org
11. Saudi Arabia | ITC
12. https://oec.world/